

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية

نظرة عامة

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2010 بداية التعافي من الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت أعراضها خلال عامي 2008 و2009. غير أن مستويات البطالة بقيت عالية نسبياً في غالبية دول العالم. فلقد تحول الانكماش في الاقتصاد العالمي الذي بلغ 0.5 في المائة في عام 2009 إلى نمو بلغ معدله 5 في عام 2010. وقد قاد هذا النمو اقتصادات السوق الناشئة والدول النامية الأخرى التي سجلت معدل نمو بلغ 7.3 في المائة في عام 2010 مقابل 2.7 في المائة في عام 2009، في حين سجلت اقتصادات الدول المتقدمة نمواً بلغ 3 في المائة، بعد أن استعاد عافيته متحولاً من انكماش بنسبة 3.4 في المائة في عام 2009.

ومع استعادة الاقتصاد العالمي عافيته اتجهت معدلات التضخم في العالم إلى الارتفاع نسبياً، مع الإشارة إلى أن عوامل أخرى ساهمت في ذلك أيضاً، منها بوجه خاص الارتفاع الملحوظ في أسعار الغذاء وأسعار النفط العالمية. وعلى الرغم من انتعاش اقتصادات الدول المتقدمة فقد تفاقمت معدلات البطالة في عدد من هذه الدول في حين احتفظت بعضها الآخر بمعدلات بطالة عالية نسبياً. ولقد عملت السلطات النقدية في اقتصادات الدول المتقدمة على إبقاء أسعار فائدة منخفضة للحفاظ على استمرارية الائتمان وتيرة النشاط الاقتصادي.

ولقد صاحب انتعاش الاقتصاد العالمي تصاعد نمو حجم التجارة العالمية في عام 2010 بمعدلات أعلى من تلك التي حققتها قبل الأزمة. وفيما يتعلق بموازن المدفوعات، فقد استمر العجز في الحساب الجاري في التراجع في الدول المتقدمة كمجموعة، والذي قابلته زيادة في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى. وواصلت الاحتياطات الخارجية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تصاعدها، وبلغت الاحتياطات الخارجية للصين وحدها قرابة نصف تلك الاحتياطات.

وبالنسبة للتدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد سجل صافي هذه التدفقات تحسناً ملحوظاً خلال عام 2010، حيث اتجه ما يزيد عن النصف منها إلى الدول النامية الآسيوية التي واصل النمو فيها في تحقيق مستويات أعلى مما سجلته مجموعات الدول النامية الأخرى.

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى في عام 2010، وجاء معظم هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع الديون الخارجية لكل من الدول النامية الآسيوية ودول وسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريب والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إلا أن مدفوعات خدمة الدين (كنسبة للصادرات من السلع والخدمات) سجلت تراجعاً فضلاً عن الارتفاع الملحوظ في صادرات عدد من الدول التي شهدت زيادة في مديونيتها الخارجية.

وفي جانب تطورات أسعار صرف العملات الرئيسية، تحسن سعر صرف الدولار مقابل اليورو والجنيه الإسترليني في حين تراجع أمام الين الياباني. وحققت أسواق الأسهم العالمية تحسناً خلال النصف الثاني من عام 2010 في ضوء ثبات الانتعاش النسبي الذي حققته الاقتصادات العالمية.

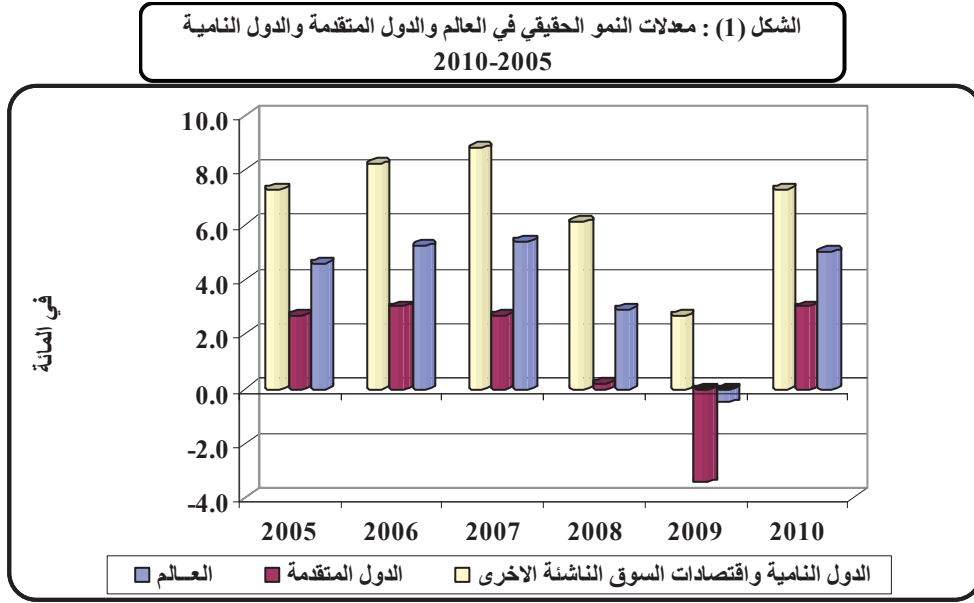
وبالنسبة لانعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية، انعكست زيادة النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة واقتصادات السوق الناشئة وارتفاع أسعار النفط العالمية بصورة إيجابية على الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة، في حين ساهمت موجه ارتفاع أسعار السلع الغذائية والسلع الأولية الأخرى كالنفط الخام في زيادة تكاليف الواردات العربية وتزايد الضغوطات التضخمية المستوردة في الاقتصادات العربية. وعلى الرغم من تزايد التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية، فقد شهدت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها الدول العربية تراجعاً حاداً في هذه التدفقات إليها، وبوجه خاص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ. وشهدت الدول العربية المقترضة زيادة في قيمة مديونيتها العامة الخارجية متأثرة بالتغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية. وبوجه عام، فإن تحسن أداء نمو الاقتصاد العالمي في عام 2010 ساهم في تحقيق الدول العربية أيضاً أداء أفضل في معدلات نمو اقتصاداتها خلال العام نفسه مقارنة مع عام 2009. غير أن الارتفاع الحاد في أسعار الوقود والغذاء قد تؤدي إلى أجواء عدم اليقين ومخاطر إجتماعية تهدد الإستقرار الاقتصادي الكلي والمالي في عدد من الدول العربية، بالرغم من الزيادات في الإنفاق العام في الآونة الأخيرة.

نمو الاقتصاد العالمي⁽¹⁾

استعاد الاقتصاد العالمي عافيته من الأزمة الاقتصادية العالمية التي اعترته خلال عامي 2008 و2009. فقد سجل الاقتصاد العالمي نمواً بلغ معدله 5 في المائة في نهاية عام 2010 بعد أن شهد انكماشاً بلغ 0.5 في المائة في عام 2009. ولقد ارتكز هذا النمو على أداء اقتصادات مجموعتي الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، وإن كان أداء مجموعة الدول النامية أكثر وضوحاً. فقد تحول أداء اقتصادات الدول المتقدمة من انكماش بلغ معدله 3.4 في المائة في عام 2009 إلى تحقيق نمو وصل معدله 3 في المائة في عام 2010، وكان أداء النمو أحسن حالاً في الدول حديثة التصنيع التي تحول الانكماش في اقتصاداتها إلى نمو بلغ معدله 7.9 في المائة. وفي الدول النامية واقتصادات السوق

(1) المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2011، صندوق النقد الدولي.

الناشئة الأخرى، تسارع النمو ليصل إلى 7.3 في المائة في عام 2010 بعد أن بلغ 2.7 في المائة في عام 2009، مما يشير إلى أن الدول النامية بصفة عامة كانت أقل تأثراً بالأزمة العالمية كما أن تسارع التدفقات المالية إلى مجموعتي الدول النامية الآسيوية وأمريكا اللاتينية والكاريب في عام 2010 ساهمت في انتعاش معظم اقتصاداتها، الملحق (1/1) والشكل (1).



المصدر: الملحق (1/1).

بالنسبة لأداء اقتصادات الدول المتقدمة⁽²⁾ فرادى، تحول الانكماش في اقتصاد الولايات المتحدة الذي بلغ معدله 2.6 في المائة في عام 2009 إلى نمو وصل معدله 2.8 في المائة في عام 2010، وهو الأعلى منذ عام 2006. ولقد ساهمت عدة عوامل في هذا الأداء، يذكر من أبرزها التوسع الملحوظ في الإنفاق الاستهلاكي خاصة في الربع الأخير من عام 2010، وجهود المجلس الاحتياطي الفيدرالي لإنعاش الاقتصاد الأمريكي من خلال إجراءات التيسير الكمي عن طريق شراء كميات ضخمة من الديون الفيدرالية، مما أتاح توفير السيولة والحفاظ على استمرارية الائتمان.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، فقد حققت أيضاً نمواً بلغ معدله 1.7 في المائة في عام 2010 بعد أن سجلت اقتصاداتها انكماشاً بمعدل 4.1 في المائة في العام السابق. ويلاحظ أن أداء كل من الاقتصاد الألماني والفرنسي ساهما بصورة كبيرة في نمو المنطقة، وذلك على الرغم من الصعوبات التي تواجهها اقتصادات عدد من دول المنطقة بسبب أزمة الديون في اليونان والبرتغال وأسبانيا وإيرلندا وأيسلندا.

(2) تضم الدول المتقدمة في "أفاق الاقتصاد العالمي": أبريل 2011" الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا.

وفي المملكة المتحدة، فقد تحسن أداء اقتصادها حيث تحول الانكماش الذي بلغ معدله 4.9 في المائة في عام 2009 إلى نمو وصل معدله 1.3 في المائة في عام 2010. وفي اليابان فقد تحسن الأداء الاقتصادي مسجلاً معدل نمو بلغ 3.9 في المائة بعد أن سجل انكماشاً في العامين السابقين. وعلى الرغم من تحسن أداء الاقتصاد الياباني إلا أن ذلك لم يمكنه من الاحتفاظ بالمرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في العالم، وجاء الاقتصاد الصيني مكانه وبعد اقتصاد الولايات المتحدة.

وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى⁽³⁾، فقد سجلت اقتصادات الدول الآسيوية حديثة التصنيع أعلى معدل نمو وصل إلى 7.9 في المائة في عام 2010 بعد الانكماش الذي سجلته في العام السابق. كما تحسن أداء الاقتصاد الأسترالي مسجلاً معدل نمو وصل إلى 2.7 في المائة مقابل 1.7 في المائة خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى⁽⁴⁾، توصل العديد منها من تحقيق معدلات نمو عالية نسبياً، فقد ارتفع معدل النمو للمجموعة إلى 7.3 في المائة في عام 2010 بعد أن بلغ 2.7 في المائة في عام 2009. ويلاحظ في هذا الشأن تباين أداء المجموعات الفرعية، فقد كان معدل نمو الدول النامية الآسيوية⁽⁵⁾ الأعلى ليصل إلى 9.5 في المائة في عام 2010 بعد أن بلغ 7.2 في المائة في عام 2009. ويرجع ذلك إلى استمرار كل من الهند والصين في تحقيق معدلات نمو عالية نسبياً وصلت إلى 10.4 في المائة و 10.3 في المائة على التوالي في عام 2010.

أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽⁶⁾، فقد بلغ معدل نموها نحو 3.8 في المائة في عام 2010 مقابل 1.8 في المائة في عام 2009، وقد ساهم في ذلك ارتفاع أسعار النفط العالمية وأسعار السلع الأولية الأخرى واستمرار آثار برامج التحفيز الاقتصادي التي نفذتها في وقت سابق. كما أن التحسن النسبي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وبعض دول منطقة اليورو ساهم في انتعاش اقتصادات باقي دول المجموعة من خلال الآثار الايجابية لتحويلات العاملين بالخارج والسياحة الإقليمية.

وبالنسبة لمجموعة الدول الأفريقية جنوب الصحراء⁽⁷⁾، فقد حققت نمواً جيداً بلغ معدله 5 في المائة في عام 2010 مقابل 2.8 في المائة في عام 2009. ولقد لعبت عوامل عديدة في تحسن أداء اقتصادات الدول الأفريقية جنوب

(3) تضم الدول المتقدمة الأخرى في "أفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2011: أستراليا، التشيك، الدانمارك، أستونيا، أيسلندا، إسرائيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا والدول الآسيوية حديثة التصنيع، وهي: هونغ كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان.

(4) الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، تضم المجموعات الفرعية التالية: أفريقيا جنوب الصحراء، وسط وشرق أوروبا، رابطة الدول المستقلة، الدول النامية الآسيوية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة أمريكا اللاتينية والكاريب.

(5) تضم الدول النامية الآسيوية: بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، أندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانوات وفيتنام.

(6) يشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول العربية التالية: الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، جيبوتي، تونس، السعودية، السودان، سورية، عُمان، العراق، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن، ويضم إيران أيضاً.

(7) تضم مجموعة الدول الأفريقية جنوب الصحراء: أنغولا، بنين، بتسوانا، بوركينا فاسو، بورندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، أفريقيا الوسطى، تشاد، القمر، الكونجو الديمقراطية، الكونجو، ساحل العاج، غينيا الإستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجريا، رواندا، ساوتومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، تنزانيا، توغو، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

الصحراء، منها ارتفاع أسعار السلع الأولية، وخاصة المعادن والنفط الخام، وزيادة الطلب المحلي في العديد من دول المجموعة. أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة⁽⁸⁾ فقد ارتفع معدل نمو هذه المجموعة إلى 4.6 في المائة في عام 2010 بعد أن سجل إنكماشاً حاداً بلغ معدله 6.4 في المائة في عام 2009. وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا⁽⁹⁾ فقد ارتفع معدل نمو هذه المجموعة إلى 4.2 في المائة في عام 2010 بعد أن سجلت انكماشاً بلغ 3.6 في المائة في عام 2009، ويعزى تحسن أداء اقتصادات المجموعة إلى النمو المرتفع الذي حققته كل من روسيا وتركيا والمجر وأوكرانيا.

أما فيما يتعلق بمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريب⁽¹⁰⁾، فقد تمكنت من التعافي من الأزمة العالمية وتحسن أداء اقتصاداتها مسجلة كمجموعة معدل نمو وصل إلى 6.1 في المائة في عام 2010 بعد أن سجلت انكماشاً بلغ معدله 1.7 في المائة في عام 2009. وقد ساهم في تحسن أداء اقتصادات المجموعة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة في التدفقات المالية الخارجية الخاصة إليها والتي تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات عن مستواها لعام 2009.

التضخم

اتجهت معدلات التضخم إلى الارتفاع في العديد من دول العالم في عام 2010، في ضوء تحسن أداء الاقتصاد العالمي، وقد ساهمت عوامل عديدة أخرى في الاتجاه التصاعدي للتضخم في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية، ومن أبرزها ارتفاع أسعار كل من السلع الغذائية والطاقة والمعادن. فقد تصاعد معدل التضخم في الدول المتقدمة ليصل إلى 1.6 في المائة في عام 2010 بعد أن بلغ 0.1 في المائة في عام 2009. كما ارتفع معدل التضخم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 5.2 في المائة إلى 6.2 في المائة خلال الفترة نفسها، الملحق (2/1).

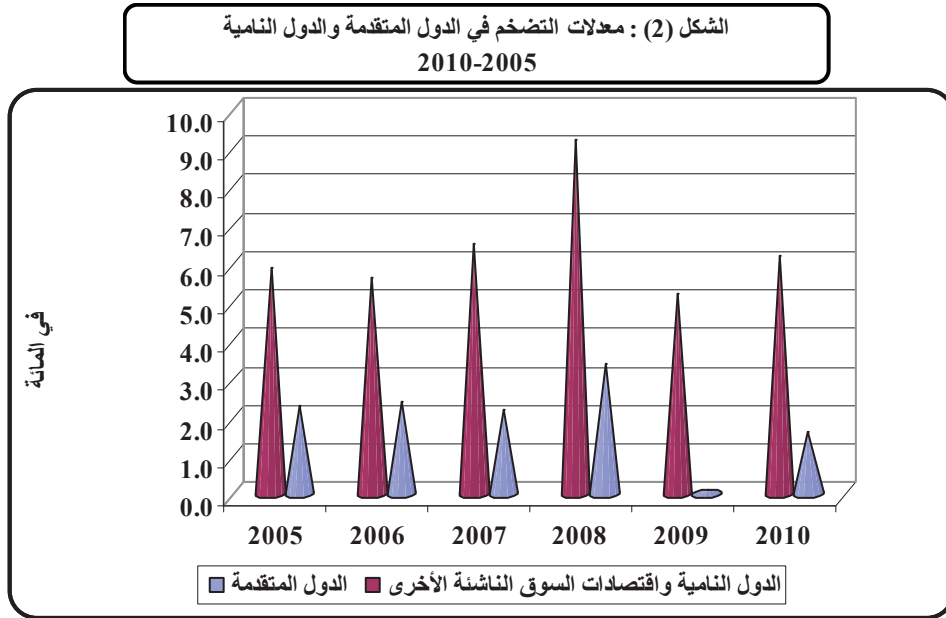
وعلى صعيد المجموعات الفرعية وضمن مجموعة الدول المتقدمة، شهدت المملكة المتحدة أعلى معدل تضخم بلغ 3.3 في المائة، في حين سجلت الولايات المتحدة ومنطقة اليورو معدلات تضخم متساوية بلغت 1.6 في المائة في عام 2010. أما في اليابان فقد استمر إنكماش مستوى الأسعار ليبلغ معدله 0.7 في المائة. وضمن الدول المتقدمة الأخرى، فلم تسجل الدول الآسيوية حديثة التصنيع ارتفاعاً في معدل التضخم الذي استمر في حدود 6 في المائة خلال عامي 2009 و 2010. وبالنسبة للمجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد تراجعت معدلات

(8) تضم رابطة الدول المستقلة: أرمينيا، بلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزيا، مولدوفيا، منغوليا، روسيا، طاجكستان، كاجاكستان، تركمانستان، أوكرانيا، وأوزبكستان.

(9) تضم دول وسط وشرق أوروبا: ألبانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، الجبل الأسود، بولندا، رومانيا، صربيا وتركيا.

(10) تضم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريب: الأرجنتين، أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بليز، بربادوس، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكا، الإكوادور، السلفادور، غويانا، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، بارغواي، بيرو، سورانام، أوروغواي، فنزويلا وترينيداد وتوباغو.

التضخم في الدول الأفريقية جنوب الصحراء ودول رابطة الدول المستقلة، إلا أنها ما زالت عالية نسبياً. أما بالنسبة لمجموعات الدول النامية الآسيوية، فقد شهدت ارتفاعاً حاداً في معدلات التضخم بلغ حوالي ضعف معدل التضخم لعام 2009. ولم تشهد مجموعتي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية والكاريب ارتفاعاً يذكر في معدلات التضخم فيها، الشكل (2).



المصدر: الملحق (2/1).

البطالة

ظلت معدلات البطالة عالية في غالبية الدول المتقدمة، بل أنها ارتفعت في العديد من دول المجموعة. وبذلك فقد وصل معدل البطالة في الدول المتقدمة كمجموعة إلى 8.3 في المائة في عام 2010 بعد أن بلغ 8 في المائة في العام السابق. وعلى الرغم من تحسن معدلات النمو في الدول المتقدمة إلا أن بقاء معدلات البطالة عالية يبرز ظاهرة جديدة في اقتصادات الدول المتقدمة يطلق عليها "النمو بلا تشغيل". ويتوقع بقاء معدلات البطالة في الدول المتقدمة عند مستوياتها الحالية، وذلك في ظل انتعاج العديد من هذه الدول سياسات مالية تشفوية وتنفيذها إصلاحات لإعادة بناء القطاع المصرفي والمالي فيها، وهي كلها إجراءات تأخذ زمناً أطول قبل أن تنجح في تحقيق معدلات النمو المستدام وإنشاء الوظائف المنتجة في الاقتصاد، الملحق (3/1).

أما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فإن تأثرها بالأزمة في مجال فقدان الوظائف كان أقل حدة، إذ ساهم القطاع غير المنظم في التخفيف من تأثير الأزمة على التشغيل من خلال استيعابه للعديد من القوى العاملة

المتنامية. ولقد انخفضت معدلات البطالة إلى مستويات ما قبل الأزمة في العديد من دول مجموعات الدول النامية الآسيوية وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا⁽¹¹⁾.

أسعار الفائدة

شهد عام 2010 استمرار السلطات النقدية العالمية في الاعتماد على السياسة النقدية التوسعية في سعيها لإخراج الاقتصاد العالمي من تبعات الأزمة العالمية. ففي ظل رغبة مختلف دول العالم في زيادة حجم السيولة والاستثمار في اقتصاداتها للخروج من الأزمة، فقد شهدت أسعار الفائدة خلال العام انخفاضاً في مختلف دول العالم. ففي الولايات المتحدة تم تخفيض أسعار الفائدة لأغراض السياسة النقدية قصيرة الأجل⁽¹²⁾ من 0.6 في المائة في عام 2009 إلى 0.3 في المائة في عام 2010، وذلك لحفز النمو الاقتصادي وإنعاش سوق العقارات من الركود الذي أصابه والذي مازال يعاني منه. وانخفضت أسعار الفائدة في المملكة المتحدة من 1.2 في المائة في عام 2009 إلى 0.7 في المائة في عام 2010. وخفضت كندا سعر الفائدة قصير الأجل من 0.7 في المائة في عام 2009 إلى 0.6 في المائة في عام 2010، بينما خفض سعر الفائدة قصير الأجل في اليابان من 0.3 في المائة إلى 0.2 في المائة خلال الفترة نفسها. وكان الحال نفسه بالنسبة لسعر الفائدة طويل الأجل، حيث خفضت أسعار الفائدة طويلة الأجل بنسب أقل، وتشير البيانات إلى بقاء سعر الفائدة طويل الأجل في الولايات المتحدة عند مستوى 3.3 في المائة عام 2010، في حين خفض في منطقة اليورو من 3.2 في المائة إلى 2.8 في المائة في عام 2010، في حين سجلت أسعار الفائدة طويلة الأجل في المملكة المتحدة وكندا ارتفاعاً من 3.6 في المائة و3.2 في المائة في عام 2009 إلى 3.7 في المائة و3.3 في المائة على التوالي في عام 2010، الملحق (4/1).

التجارة والمدفوعات

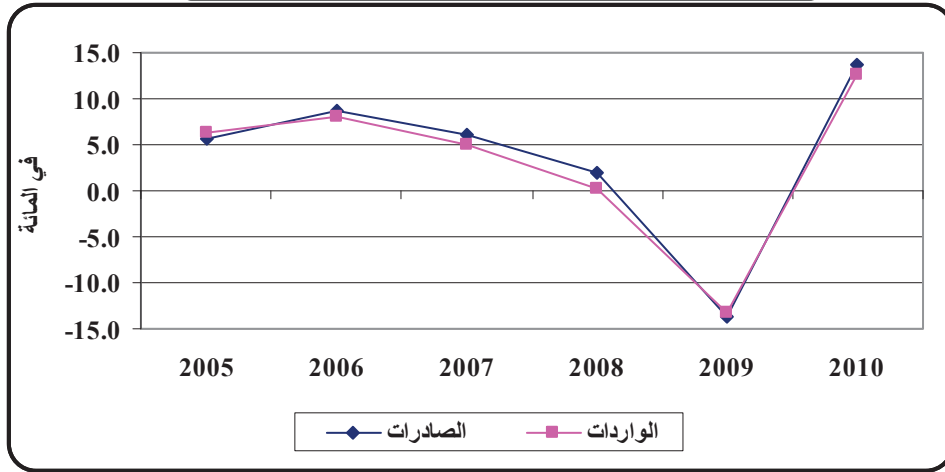
انتعشت التجارة العالمية وتحول الانكماش في حجم التجارة العالمية للسلع بمعدل بلغ 11.7 في المائة في عام 2009 إلى نمو بلغ معدله 13.6 في المائة في عام 2010. وعلى مستوى الدول المتقدمة، فقد بلغ معدل نمو صادراتها للسلع 13.6 في المائة في عام 2010 بعد أن سجل انكماشاً بمعدل 13.6 في المائة في عام 2009، كما بلغ معدل نمو وارداتها للسلع 12.6 في المائة في عام 2010 بعد أن سجل انكماشاً بمعدل 13.3 في المائة في عام 2009. وانعكس نمو حجم تجارة الدول المتقدمة على أداء تجارة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، التي ارتفع حجم صادراتها للسلع بمعدل بلغ 15.1 في المائة في عام 2010 مقابل انكماش بمعدل 7.8 في المائة في عام 2009. وكان لارتفاع أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى خلال النصف الثاني من عام 2010 أثر على الزيادة الكبيرة في صادرات الدول النامية. كما

(11) United Nation, World Economic Situation and Prospects 2008, p 157-158

(12) يقصد بأسعار الفائدة قصيرة الأجل متوسط أسعار الفائدة لثلاثة أشهر.

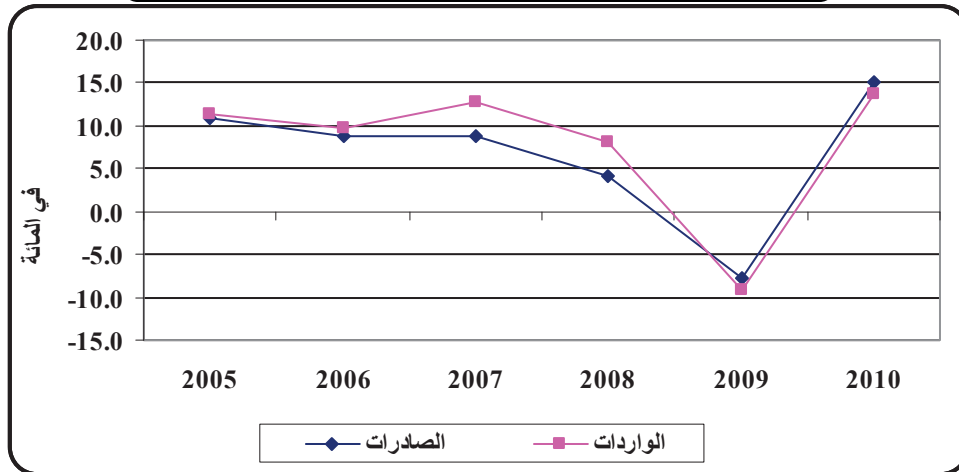
سجل حجم واردات السلع للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة نمواً بمعدل 13.8 في المائة بعد أن سجل انكماشاً بمعدل 9.2 في العام السابق، الملحق (5/1) والشكلين (3) و(4).

الشكل (3): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة
2010-2005



المصدر: الملحق (5/1).

شكل (4): معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة
2010-2005



المصدر: الملحق (5/1).

وفيما يخص شروط التبادل التجاري، فقد تدهورت بالنسبة للدول المتقدمة حيث تحول معدل التغير الموجب في شروط تبادلها التجاري من 4.0 في المائة في عام 2009 إلى معدل تغير سالب بلغ (-1.2) في المائة في عام 2010. ويعزى ذلك إلى الإرتفاع في أسعار استيراد الدول المتقدمة إثر الزيادات في أسعار النفط والسلع الغذائية، في حين أن أسعار

صادراتها التي في غالبيتها سلع مصنعة لم يطرأ عليها تغيير يذكر. أما شروط التبادل التجاري بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى فقد تحسنت نسبياً في عام 2010، حيث تقلص التدهور في شروط التبادل التجاري من معدل تغير سالب بلغ (-5.4) في المائة في عام 2009 إلى معدل تغير سالب أيضا بلغ (-0.6) في المائة في عام 2010، وذلك في ضوء ارتفاع أسعار صادراتها للسلع الأولية والغذاء بأعلى من ارتفاع مستويات أسعار وارداتها، الملحق (5/1).

وبالنسبة لموازن المدفوعات، فقد انخفض العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة من 101.1 مليار دولار في عام 2009 إلى 95.5 مليار دولار في عام 2010. ولقد ساهم في تقليص هذا العجز زيادة فائض الحساب الجاري لكل من اليابان من 141.8 مليار دولار في عام 2009 إلى 194.8 مليار دولار في عام 2010، والدول المتقدمة الأخرى من 158.2 مليار دولار إلى 167.7 مليار دولار خلال الفترة نفسها، وذلك على الرغم من ارتفاع عجز الحساب الجاري لكل من الولايات المتحدة بنحو 91.8 مليار دولار، ومنطقة اليورو بحوالي 7.6 مليار دولار في عام 2010، الملحق (6/1).

وبالنسبة لمجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات المجموعة من 326.6 مليار دولار في عام 2009 إلى 378.1 مليار دولار في عام 2010، إلا أن الفائض مازال دون مستواه لعام 2008. وقد ساهم في ارتفاع فائض الحساب الجاري لدول المجموعة الزيادة الملحوظة في فائض الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي ارتفع من 47.9 مليار دولار في عام 2009 إلى 152.8 مليار دولار في عام 2010، وارتفاع فائض الحساب الجاري لرابطة الدول المستقلة من 41.4 مليار دولار في عام 2009 إلى 75 مليار دولار في عام 2010.

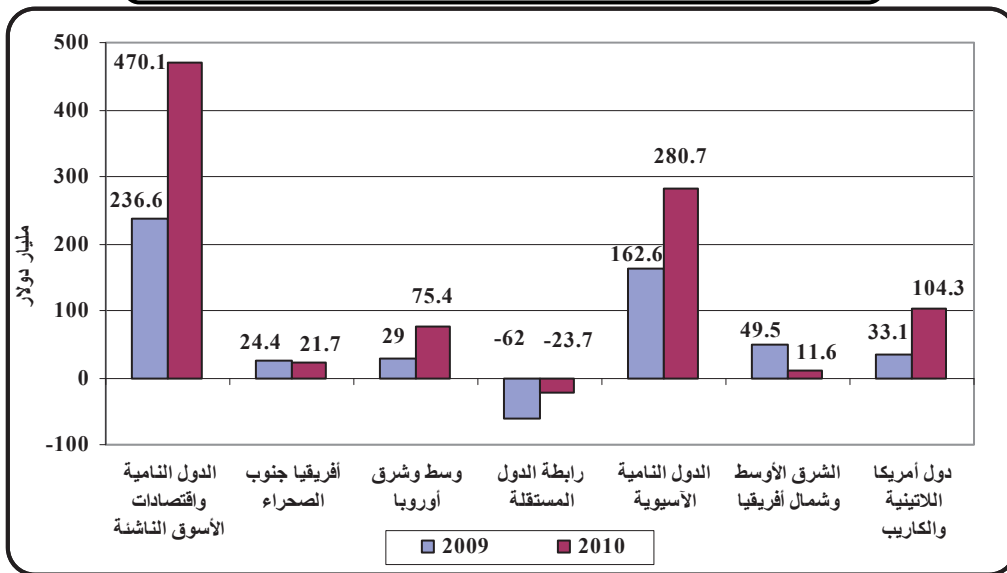
التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى

شهد صافي التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية زيادة ملحوظة خلال عام 2010. ففي ظل تسارع النشاط الاقتصادي في دول الأسواق الناشئة والدول النامية الأخرى، فقد تدفقت رؤوس الأموال الخاصة من الدول المتقدمة لاستثمارها في المحافظ المالية في الأسواق الناشئة في ظل بحثهم عن عوائد مرتفعة. كما أن التحسن في أسعار السلع الأولية والنفط شجع المستثمرين على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاستثمار في الصناعات الإستخراجية لدى الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية. وتشير البيانات إلى ارتفاع صافي التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية إلى حوالي 470 مليار دولار في عام 2010 مقابل 236.6 مليار دولار في عام 2009، أي بزيادة بلغت نسبتها 98.7 في المائة.

وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع صافي الاستثمارات الخاصة المباشرة بنسبة حوالي 50 في المائة لتبلغ نحو 371.1 مليار دولار في عام 2010، وكذا صافي الاستثمارات في المحافظ و السندات التي ارتفعت من 120.2 مليار دولار في عام 2009 إلى 162.2 مليار دولار في عام 2010، أي بنسبة 35 في المائة.

وبالنسبة للمجموعات الفرعية، فقد ارتفع صافي التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية الآسيوية بمقدار 118.1 مليار دولار وبنسبة 72.6 في المائة في عام 2010، يليها دول أمريكا اللاتينية بمقدار 71.2 مليار دولار وبنسبة 215.1 في المائة، ودول وسط وشرق أوروبا بمقدار 46.4 مليار دولار وبنسبة 160 في المائة، في حين انخفض صافي التدفقات المالية الخاصة المتجهة إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 37.9 مليار دولار ونسبة 76.6 في المائة، وانخفض أيضا إلى الدول الأفريقية جنوب الصحراء بمقدار 2.7 مليار دولار وبنسبة 11.1 في المائة. أما الدول المستقلة فقد تراجع صافي التدفقات المالية الخاصة العائدة إلى الخارج بمقدار 38.3 مليار دولار وبنسبة 61.8 في المائة خلال الفترة نفسها، الملحق (7/1) والشكل (5).

الشكل (5): التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى عامي 2009 و2010



المصدر: الملحق (7/1).

الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول النامية

واصلت الاحتياطات الخارجية للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى تصاعدها، وبلغت قيمتها 6481.2 مليار دولار في عام 2010 مقابل 5596.9 مليار دولار في عام 2009، أي بزيادة نسبتها 15.8 في المائة. وقد جاءت هذه الزيادة كمحصلة لعدة عوامل من أهمها زيادة فوائض الميزان الجاري لهذه الدول كمجموعة، وزيادة التدفقات المالية

الأجنبية إليها سواء في شكل استثمارات خاصة مباشرة أو استثمارات أجنبية في الأسهم والسندات أو الزيادة في حجم تحويلات العاملين بالخارج. وتعتبر هذه الزيادة استمراراً للاتجاه التصاعدي الذي بدأ منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي. وقد عزز من هذا الاتجاه حالة عدم اليقين التي خلفتها الأزمة المالية والتقلبات في الأسواق المالية العالمية، ومن ثم حالة عدم استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وبالتالي تزايد التوجه لضمان "التأمين الذاتي" من خلال تزايد الاحتياطيات الخارجية. وقد شمل الارتفاع في الاحتياطيات جميع المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة. وجاءت الصين في المرتبة الأولى بأعلى نسبة زيادة في احتياطياتها الخارجية الرسمية بلغت 19.5 في المائة، يليها دول أمريكا اللاتينية والكاريب بنسبة زيادة بلغت 18.9 في المائة، ودول وسط وشرق أوروبا بنسبة 11.7 في المائة، في حين سجلت دول أفريقيا جنوب الصحراء أدنى نسبة زيادة بلغت 2.6 في المائة، الملحق (8/1).

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى، بالرغم من الإعفاء الذي تم تقديمه لعدد من الدول النامية في ظل مبادرة "إعفاء الدول الفقيرة الأكثر مديونية" (HIPC). فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية بنسبة 7.6 في المائة ليبلغ 5254 مليار دولار في نهاية عام 2010. وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي في عام 2010 لدول أمريكا اللاتينية والكاريب بنسبة 17 في المائة، والدول النامية الآسيوية بنسبة 10.5 في المائة، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 5 في المائة، ودول رابطة الدول المستقلة بنسبة 2.3 في المائة. في حين ارتفعت الديون الخارجية في ذمة دول أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة طفيفة أقل من واحد في المائة، الملحق (9/1).

وفيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، تستحوذ الدول النامية الآسيوية على حوالي 25.6 في المائة من إجمالي الديون الخارجية في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، يليها دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 22 في المائة، فدول أمريكا اللاتينية والكاريب بنسبة 19.5 في المائة، ثم رابطة الدول المستقلة ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 14.4 في المائة و14.3 في المائة على التوالي.

وفيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين كنسبة للصادرات من السلع والخدمات، فقد بلغت 25.7 في المائة في عام 2010 بعد أن وصلت إلى 32 في المائة في عام 2009. ويعزى تقلص نسبة خدمة الدين في جزء كبير منه للزيادة الملحوظة في صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في عام 2010، وإعفاء بعض الدول النامية من مديونياتها الخارجية. وتعد نسبة خدمة الدين مرتفعة نسبياً لمجموعة دول وسط وشرق أوروبا حيث تبلغ 60 في المائة، يليها رابطة الدول المستقلة بنسبة 36.3 في المائة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريب بنسبة 30.1 في المائة. وتعد مدفوعات خدمة الدين أقل بكثير بالنسبة لباقي المجموعات، حيث تبلغ للدول النامية الآسيوية نسبة 18.4 في المائة، ولدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة 18.2 في المائة، وأفريقيا جنوب الصحراء نسبة 16 في المائة.

أسعار الصرف

ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنية الإسترليني بنسبة 0.8 في المائة، كما ارتفع أمام اليورو بنسبة 4.6 في المائة، في الوقت الذي انخفض فيه سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني بنسبة 6.5 في المائة الملحق (10/1). ولقد اتسمت تغيرات أسعار صرف العملات الرئيسية عام 2010 بحالة من التقلبات الحادة، في ضوء الاختلالات الناجمة عن ضعف التعاون في مجال تنسيق سياسات أسعار الصرف. فقد أدت السياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الولايات المتحدة⁽¹³⁾ إلى تواجدها سيولة ضخمة في السوق الأمريكية، والتي ولدت بدورها تدفقات مالية اتجهت إلى الخارج وذلك بحثاً عن عوائد أفضل مما يحققه الاستثمار في الأدوات المالية سواء في الأسواق الأمريكية أو الأوروبية. وبذلك شهدت الأسواق المالية لدول إقتصادات السوق الناشئة طفرة دخول رؤوس الأموال إليها، مثل البرازيل وأندونيسيا وروسيا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة أسعار الصرف الحقيقية لعملاتها، وتدهور قدرتها التنافسية الدولية، وإحداث اختلالات داخلية وخارجية في الإقتصاد. هذا بالإضافة إلى إصرار الصين على إبقاء سعر صرف عملاتها Renminbi مثبتة مقابل الدولار مع تحركات متواضعة وذلك على الرغم من استقباليها تدفقات مالية ضخمة من الخارج. ولقد شكلت التطورات المذكورة مخاوفاً من اندلاع حروب العملات وما قد يترتب عنها من إجراءات مضادة على المستوى الدولي. ولقد سعت دول العشرين (G20) في اجتماعها في سيول بكوريا (نوفمبر 2010) للقيام بدور فاعل في مجال التعاون من أجل تنسيق سياسات الصرف وتجنب حروب العملات، إلا أن دول العشرين فشلت في تحقيق ذلك حتى الآن، الإطار (1).

أسواق الأسهم والسندات الدولية⁽¹⁴⁾

تأثرت أسواق الأسهم العالمية أكثر من غيرها بالأزمة المالية العالمية، فعلى أثر هبوط قيم الأسهم في وول ستريت في سبتمبر 2008 انخفض المؤشر العام للقيم بشكل كبير عام 2008، إلا أن أوضاع البورصات العالمية شهدت تحسناً نسبياً خاصة خلال النصف الثاني من عام 2010. وكمحصلة للعام كله، فقد ارتفع مؤشر "داوجونز" من مستوى 10572 نقطة في بداية عام 2010، إلى 11670 نقطة في نهاية العام محققاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت إلى 10.4 في المائة. وفي المملكة المتحدة، ارتفع مؤشر "فوتس 100" ليصل إلى 6013 نقطة في نهاية عام 2010 مقارنة مع 5500 نقطة في بداية العام، محققاً نسبة ارتفاع بلغت 9.3 في المائة. وفي هونج كونج ارتفع مؤشر السوق من 21823 نقطة في بداية عام 2010 إلى 23436 في نهاية العام محققاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 7.4، في حين انخفض مؤشر "نيكاي" في اليابان من 10564 نقطة إلى 10398، محققه نسبة انخفاض بلغت 2.4 في المائة. وفي فرنسا انخفض مؤشر "كاك 40" من 4013 نقطة في بداية عام 2010 إلى 3900 نقطة في نهاية العام مسجلاً نسبة انخفاض بلغت 2.8 في المائة. إلا أن غالبية أسواق الأسهم العالمية لم تستعيد أداءها الذي كانت عليه قبل الأزمة المالية، وهذا يرجع إلى أن

(13) يطلق على السياسة النقدية التوسعية للولايات المتحدة التيسير الكمي (Quantitative Easing – QE).

(14) المصدر : قاعدة بيانات Bloomberg.

المتعاملين في البورصات الدولية لم يستعيدوا ثقتهم في الأسواق العالمية بصورة كاملة، خاصة وأن أداء البورصات العالمية أصبح يتأثر أكثر من قبل بالأحداث التي تستجد في العالم، مما يشير إلى سعي المستثمرين في البورصات لتجنب الخسائر الناجمة عن صدمة جديدة مثل التي حدثت إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

التطورات في أسواق النفط العالمية

بدأ متوسط سعر سلة أوبك في الارتفاع اعتباراً من الربع الثالث من عام 2009، واستمر في ذلك خلال عام 2010، إلا أنه لم يصل بعد لمتوسط أسعار عام 2008. وبلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك 77.4 دولار للبرميل في عام 2010، بعد أن كان 61 دولار في عام 2009، مسجلاً نسبة ارتفاع بلغت 27 في المائة. ويرجع ذلك لارتفاع الطلب العالمي في ظل استعادة الاقتصاد العالمي لعافيته بعد الانكماش الذي سجله النمو العالمي في عام 2009. وقد أدى ارتفاع أسعار النفط في عام 2010 إلى قيام دول أوبك بزيادة الإنتاج، وبذلك ارتفع حجم الإنتاج العالمي من النفط الخام ليبلغ 72.1 مليون ب/ي في عام 2010 مقابل 70.9 مليون ب/ي في عام 2009، أي بنسبة ارتفاع بلغت 1.6 في المائة.

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصاديات الدول العربية (15)

تتباين انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية حسب درجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي. فبالنسبة للدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط (دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والجزائر والعراق) فقد تأثرت اقتصاداتها بصورة إيجابية من جراء ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الطلب العالمي على السلع الأولية الأخرى. ولقد شهدت اقتصاداتها زيادة ملحوظة في الصادرات النفطية، والتي انعكست إيجابياً على معدلات النمو فيها. أما فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى، فقد أثرت موجة ارتفاع أسعار السلع الأولية كالنفط الخام الذي يستورده العديد من هذه الدول وكذلك أسعار السلع الغذائية إلى زيادة قيمة وارداتها وتدهور العجز في موازينها التجارية.

وفي جانب آخر، صاحب ارتفاع معدلات التضخم في الدول الشريكة التجارية الرئيسية للدول العربية ارتفاع معدلات التضخم في غالبية الدول العربية. ففي الدول المصدرة الرئيسية للنفط أدت زيادة الإيرادات النفطية إلى توسع الإنفاق الحكومي في تلك الدول وزيادة الضغوط التضخمية في اقتصاداتها. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع تكاليف استيراد السلع الغذائية الرئيسية زاد من الضغوط التضخمية في الدول العربية والتي تعتبر معظمها دولاً ذات صافي استيراد لهذه السلع.

(15) تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصاديات العربية بشكل تفصيلي.

وقد انعكس ارتفاع سعر الدولار على أسعار صرف العملات العربية، حيث أدى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو إلى ارتفاع العديد من العملات العربية مقابل اليورو، وبوجه خاص العملات المثبتة قيمتها أمام الدولار. وفي المقابل انخفضت قيمة عملات بعض الدول العربية الأخرى التي تتبع نظم التعويم.

وبالنسبة لانعكاسات أسعار الفائدة العالمية على أسعار الفائدة في الدول العربية، فنظراً لارتباط معظم العملات العربية بشكل أو بآخر بالدولار، فإن الانخفاض في أسعار الفائدة الأمريكية خلال عام 2010 أثر بصورة مباشرة على أسعار الفائدة المحلية للدول العربية المثبتة عملاتها بالدولار.

ولقد انعكس التحسن في أداء غالبية الأسواق المالية للدول المتقدمة واقتصادات السوق الناشئة في التحسن النسبي لمؤشرات أسواق الأسهم العربية خلال عام 2010، بصفة عامة. فقد ارتفع مؤشر كل من سوق القاهرة وسوق الكويت للأوراق المالية وسوق تونس وسوق سورية وسوق مسقط. في حين انعكست أزمة ديون دبي المرتبطة بامتداد الأزمة المالية العالمية على اقتصاداتها على أداء مؤشر سوقي دبي وأبوظبي. ويلاحظ أيضاً أنه بالرغم من التحسن في معظم مؤشرات أسواق المال العربية إلا أنها لا تزال بعيدة عن مستوياتها قبل الأزمة المالية العالمية، وذلك على عكس معظم الأسواق المتقدمة والناشئة التي اقتربت من مستوياتها لما قبل الأزمة.

ويتبين مما سبق أن الاقتصادات العربية شديدة التأثر بالتغيرات في الاقتصاد العالمي، ومن ثم فإن الانكماش أو النمو في الاقتصاد العالمي ينعكس بشكل ملحوظ على اقتصادات الدول العربية. ويرجع ذلك لعدة أسباب، أهمها التركيز الشديد للصادرات العربية على النفط الذي يشكل نحو 70 في المائة من الصادرات العربية الإجمالية. كما أن الواردات العربية أيضاً تتركز في معدات النقل بنسبة 32 في المائة من إجمالي صادراتها والسلع الغذائية (18 في المائة)، ومن ثم فإن التغير في أسعار تلك المنتجات أو في الطلب عليها يؤثر بشكل حاد على اقتصادات الدول العربية. الأمر الذي يشير إلى أهمية تنويع الإنتاج في الدول العربية وزيادة صادراتها من السلع الصناعية والسلع الزراعية عالية القيمة المضافة، بالإضافة إلى الاستثمار في صناعات إنتاج معدات النقل، وفي القطاع الزراعي من أجل زيادة الإنتاج وتقليص الفجوة الغذائية، والتوصل إلى تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. ولعل النجاح النسبي في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والخطوات التي تعمل الدول الأعضاء فيها على اتخاذها حالياً للانتقال إلى الاتحاد الجمركي العربي تعد أحد العوامل المساعدة في تحقيق هذه الأهداف.

الإطار رقم (1)

مجموعة العشرين وحروب العملات

أنشأت مجموعة دول العشرين (G20) على هامش مجموعة الثمانية (G7) في أيلول/سبتمبر 1999 بواشنطن، وذلك بهدف تعزيز الاستقرار المالي الدولي وإيجاد فرص للحوار بين الدول الصناعية والدول الناشئة.

ولقد عقدت مجموعة العشرين أربع اجتماعات خلال عامي 2009 و2010، الاجتماع الأول عقد في لندن في أبريل/نيسان 2009، والاجتماع الثاني في الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/سبتمبر من العام ذاته، والاجتماع الثالث في مدينة تورونتو الكندية في حزيران - يونيو 2010، والاجتماع الرابع في مدينة سيول بكوريا الجنوبية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2010. ويشارك في قمة مجموعة العشرين الدول الصناعية الرئيسية والناشئة، وهي: الأرجنتين، استراليا، البرازيل، المملكة المتحدة، كندا، الصين، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، الهند، أندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، كوريا الجنوبية، روسيا، السعودية، جنوب إفريقيا، تركيا والولايات المتحدة. كما يحضر القمة رؤساء المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتمثل اقتصادات مجموعة دول العشرين نحو 85 في المائة من الاقتصاد العالمي.

ولقد كانت الأزمة المالية العالمية محل اهتمام القمم الأربعة لمجموعة العشرين، وإن ركزت كل منها على موضوع رئيسي. ففي قمة لندن، أقرت دول المجموعة خارطة طريق لإنعاش الاقتصاد العالمي من خلال ضخ تريليون دولار منها 500 مليار دولار تم تقديمها لصندوق النقد الدولي، و250 مليار دولار للمؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى 50 مليار دولار في صورة مساعدات مباشرة للدول الأكثر فقراً.

وفي قمة الولايات المتحدة، ناقشت دول المجموعة خارطة الطريق لتجنب انتشار الأزمة المالية في الاقتصاد العالمي وجهود إصلاح النظام المالي الدولي، وانتهت إلى الدعوة لاتخاذ إجراءات لإرساء الاستقرار المالي وزيادة التعاون من أجل استعادة نمو الاقتصاد، إلا أنها تجنبت وضع خطط والتزامات محددة جديدة.

وفي قمة تورونتو الكندية، تعهدت دول المجموعة بالإسراع بالأعمال الملموسة للتوصل إلى اتفاق بشأن منح المزيد من حقوق التصويت للدول النامية والمتحولة في صندوق النقد الدولي، وذلك بحلول موعد قمة سيول (بكوريا الجنوبية). ويسعى هذا الاتفاق إلى تعزيز الدور الذي تقوم به دول مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا والسعودية في صندوق النقد الدولي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وكذلك العمل الجاد والفعال لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. ولقد أكدت دول المجموعة أيضاً على احترام تعهداتها لمساعدة الدول الفقيرة والتزام المجموعة بتضيق فجوة التنمية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير سياساتها على الدول منخفضة الدخل، والتزامها بالاستمرار في المساعدة في تمويل التنمية من خلال أساليب جديدة، والعمل الجاد على إنهاء جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشكل متوازن وطموح.

و جاءت قمة سيول الرابعة وسط نشوء الخلافات حول سعر العملات بين الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة من ناحية، والصين والهند من ناحية أخرى، حيث تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على الصين للتوقف عن إبقاء قيمة عملتها مخفضة وجعل السلع الصينية رخيصة في الأسواق العالمية. وترى الولايات المتحدة أيضاً أن السياسة الصينية لسعر الصرف من شأنها تعميق الاختلالات في الموازين التجارية والحسابات الجارية لشركائها التجاريين. وقد ناقشت دول مجموعة العشرين سبل التعاون في مجال تنسيق سياسات أسعار الصرف. غير أن دول المجموعة لم تتفق على التزامات محددة، بل اكتفت بدعوة الدول إلى الامتناع عن اللجوء إلى سياسات تخفيض أسعار صرف عملتها لدوافع تنافسية، على خلفية مخاوف حادة من "حرب عملات". واستعرض البيان الختامي بشكل مفصل "خطة عمل سيول" التي تدعو الدول المتقدمة والناشئة إلى ضمان الانتعاش الاقتصادي الجاري حالياً، ونمو مستدام واستقرار الأسواق المالية.